

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ١٦ - ١٨/٥/٢٠٠١

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٤ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

مخطط الاستراتيجية القطرية لرواندا



Distribution: GENERAL

WFP/EB.2/2001/4/5

23 April 2001

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية

العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير إقليم عمليات أفريقيا (OSA): Mr. M. Aranda da Silva رقم الهاتف: 066513-2201

مستشار البرامج (OSA): Ms C. Barthaud رقم الهاتف: 066513-2370

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).



ملخص

تعد رواندا من أكثر بلدان أفريقيا كثافة سكانية، إذ تبلغ مساحتها أكثر قليلا من ٢٦ ٠٠٠ كم^٢، وتبلغ كثافة السكان ما متوسطه ٣٠٣ أفراد/كيلومتر مربع قابل للزراعة. وتحتل رواندا المرتبة رقم ١٦٤ من إجمالي ١٧٤ بلدا في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٠. وتصنف رواندا ضمن أقل البلدان نمواً، وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، إذ يعاني ٤٠ في المائة من السكان من نقص التغذية. وترأس النساء والأطفال نحو ٣٤ في المائة من جميع الأسر، وتوجد تفاوتات كبيرة بين الجنسين، إذ تحتل رواندا المرتبة رقم ١٣٥ من إجمالي ١٤٣ بلدا في مؤشر التنمية المرتبط بتمايز الجنسين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد قتل زهاء مليون نسمة من التوتسي واليهوتو المعتدلين في الحرب والإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤، مما أدى إلى تدمير النسيج الاجتماعي للبلد، وكذلك قاعدة الموارد البشرية، والقدرة المؤسسية، والبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. وأدت الحرب أيضا إلى انعدام الأمن الغذائي بالنسبة لجزء كبير من السكان، لا سيما في المناطق الفاحلة المعرضة للخطر. كما أصبح انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز- الذي يزيد من حدة انعدام الأمن الغذائي - إلى جانب انخفاض معدلات استكمال التعليم الابتدائي، مصدر قلق متزايد. وينجم انعدام الأمن الغذائي في رواندا أيضا عن عدد من عوامل أخرى منها عدم كفاية الإنتاج، وارتفاع الكثافة السكانية، وعدم كفاية الأرض القابلة للزراعة، وتدهور الأرض، والاعتماد المفرط على الزراعة، وسوء الظروف المناخية، وعدم ملائمة أماكن بعض المستوطنات، وتخلف التجارة بالسلع الأساسية، وضعف خدمات الدعم الزراعية.

ووفقا لقرار المجلس التنفيذي ١٩٩٩/م ت-س/٢، يركز البرنامج أنشطته الإنمائية على تحقيق خمسة أهداف. ويحقق مخطط الاستراتيجية القطرية الحالي الأهداف ١ و ٢ و ٣. والواقع أن أنشطة البرنامج في رواندا ستتصدى للمساءل سالف الذكر، المرتبطة بتعمير وإصلاح البلد، من خلال ثلاثة مجالات أساسية: (١) التنمية البشرية، (٢) الأمن الغذائي وإنشاء أصول، (٣) تخفيف وطأة الكوارث للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في المناطق المعرضة للخطر. وفي إطار المجال الأول للتنمية البشرية، سيدعم البرنامج أولويات الحكومة من خلال تقديم المساعدة لصحة الأمومة والطفولة، وبرامج فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، والتعليم الأساسي. وفي إطار المجال الثاني، الأمن الغذائي/إنشاء أصول، ستؤدي المساعدة الغذائية إلى تخفيف حدة الجوع، بينما ستنشئ أصولا مستدامة للفقراء الجوعى. وفي إطار مجال تخفيف وطأة الفقر، سيواصل البرنامج تقديم مساعدة غذائية غوثية حسب الاقتضاء، وسيحتفظ باستعداده لحالات الطوارئ. وتمشيا مع التزامات البرنامج تجاه المرأة، ستتم اعتبارات التمايز بين الجنسين بأهمية محورية في تنفيذ المساعدات في جميع هذه المجالات الثلاثة.



وجاء مخطط الاستراتيجية القطرية ثمرة عملية تشاورية واسعة النطاق شارك فيها جميع الأطراف الرئيسية المعنية. ويستند المخطط إلى حد بعيد إلى إطار التقييم الموحد للقطر للأمم المتحدة المستكمل في عام ٢٠٠٠، وستعكس إستراتيجية في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية المقرر استكمالها في عام ٢٠٠١. وسيسترشد بمخطط الاستراتيجية القطرية في صياغة البرنامج القطري لرواندا للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥.

مشروع القرار

أجاز المجلس مخطط الإستراتيجية القطرية لرواندا (الوثيقة WFP/EB.2/2001/4/5) وأذن للأمانة أن تشرع في صياغة برنامج قطري يأخذ في الاعتبار تعليقات المجلس.



انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

انعدام الأمن الغذائي على مستوى القطر

- ١- رواندا بلد غير ساحلي يقع في شرقي وسط أفريقيا. وتبلغ مساحة البلد أكثر قليلا من ٢٦ ٠٠٠ كم^٢، ويعد البلد من أكثر بلدان أفريقيا كثافة سكانية، إذ تبلغ الكثافة السكانية ما متوسطه ٣٠٣ أفراد/كم^٢. ويبلغ تعداد سكانها ٨,١ مليون نسمة (عام ١٩٩٩)، ويتوقع أن يتضاعف هذا الرقم بحلول عام ٢٠٣٨، إذ يبلغ معدل زيادة سنوية قدره ٢,٦ في المائة. وتعد رواندا من أقل البلدان نمواً، إذ يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٥٧ دولارا (عام ١٩٩٨)، ومن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. ووفقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٠، حالة انعدام الأمن الغذائي، تعد رواندا أحد خمسة بلدان من حيث استثناء نقص التغذية، إذ يعاني ٤٠ في المائة من سكانها من نقص التغذية. وتندرج رواندا وفقا لهذا المؤشر ضمن أكثر ٢٥ بلدا في العالم معاناة من سوء التغذية. وتحتل رواندا المرتبة رقم ١٦٤ من إجمالي ١٧٤ بلدا شملها تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠.
- ٢- وقد أدت الإبادة الجماعية التي حدثت في عام ١٩٩٤، والتي قتل فيها ما يقدر بمليون فرد من التوتسي، واليهوتو المعتدلين، إلى تدمير النسيج الاجتماعي للبلد، وقاعدة الموارد البشرية، والقدرة المؤسسية، والبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها أدت إلى زيادة الفقر، إذ يعيش نحو ٧٧ في المائة من جميع الأسر تحت حد الفقر في عام ١٩٩٩، قياسا بنسبة ٥٣ في المائة في عام ١٩٩٣. وتوجد عملية انتعاش غير منتظمة في حالة الفقر منذ عام ١٩٩٤. فبعد حدوث تحسن محدود في عامي ١٩٩٥-١٩٩٦، ارتفعت معدلات الفقر مرة أخرى في عام ١٩٩٧ عقب عودة عدد كبير من اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٣- وكان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ١٥٠ وفاة بين كل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٢، و٢٠٣ في عام ١٩٩٦. وزادت معدلات وفاة الأمهات بدرجة أكبر إذ ارتفعت من ٢١٠ حالات وفاة بين كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٨١٠ في عام ١٩٩٦ (التقييم الموحد للقطر لعام ٢٠٠٠). ومن الناحية التغذوية، كان ٩ في المائة تقريبا من الأطفال في رواندا يعانون من سوء حاد في التغذية (هزال) في عام ١٩٩٦. وظهر أيضا وباء فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز كمشكلة وطنية تزيد من حدة انعدام الأمن الغذائي.
- ٤- وقد تقلبت معدلات الإنتاج الغذائي، والواردات التجارية، والمعونة الغذائية في رواندا على مدى السنوات. فانخفض الإنتاج الغذائي بنسبة ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٤، وارتفع مرة أخرى بعد الحرب الأهلية. بيد أن مستواه لم يكن يمثل في عام ١٩٩٨ سوى ٨٢ في المائة من المستوى الذي كان عليه في الفترة ١٩٨٩-١٩٩١. وأسفرت هذه الزيادة النسبية عن بعض التحسن في الإمداد بالأغذية في بعض مناطق البلد، قياسا بالحالة أثناء الحرب، كما هو الحال في مقاطعتي جيزيني وريونجير في شمالي غرب البلد. ولكن المكاسب الناجمة عن هذه الزيادة الجزئية قد تلاشت تماما على مستوى القطر بسبب ارتفاع معدل الزيادة السكانية.
- ٥- وتعتمد رواندا على الشاي والبن للحصول على إيرادات التصدير. وانخفض إنتاج البن من ٤٢ ٠٠٠ طن متري في عام ١٩٨٧ إلى ١٤ ٠٠٠ طن في عام ١٩٩٧، ولكنه ارتفع من جديد مؤخرا. وتضاعف إنتاج الشاي في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢، ولكنه تدهور خلال فترة الحرب وعدم الاستقرار. أما تجارة السلع مثل الذرة، والسرغوم، والموز،



والكسافا، والبقول، وما إلى ذلك، فهي متأخرة ومجزأة. كما أن النزاعات الدائرة في البلدان المجاورة قد قوضت إمكانية التكامل الإقليمي.

٦- وينجم انعدام الأمن الغذائي عن عدد من العوامل، من بينها عدم كفاية الإنتاج، وارتفاع الكثافة السكانية، وعدم كفاية الأرض الصالحة للزراعة، وتدهور الأرض، والاعتماد المفرط على الزراعة، وعدم ملائمة أماكن بعض المستوطنات الجديدة (مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي بشكل هيكلي)، وتأخر وعدم استقرار تجارة السلع وسوء الحالة التشغيلية للأسواق، وضعف خدمات الدعم الزراعي، وسوء الظروف المناخية، لا سيما الجفاف. وفي الجزء الجنوبي الشرقي من البلد، فشلت زراعة المحصول ثلاث مرات متعاقبة بسبب عدم كفاية مياه الأمطار وعدم انتظام نمط توزيعها، مما أدى إلى تدهور آليات التصدي وزيادة تعريض الأسر الضعيفة إلى انعدام الأمن الغذائي.

٧- ونظرا لشدة ارتفاع الكثافة السكانية في رواندا (٧٤٦ فردا/كم^٢ من الأرض الصالحة للزراعة)، يمارس معظم السكان زراعة الكفاف التي تتطوي على حيازات أسرية صغيرة متدهورة الإنتاجية. ويبلغ متوسط مساحة قطعة الأرض للأسرة أقل من نصف هكتار. ويزرع ٧٠ في المائة تقريبا من الـ ١,٣ مليون هكتار من الأرض في رواندا. ويرجع انخفاض الإنتاجية على المستوى الأسري إلى ضعف خصوبة الأرض، وتآكل منحدرات التلال، والتدهور البيئي، وسوء الممارسات الزراعية، وحموضة التربة، وقلة استخدام المدخلات، بما في ذلك الأسمدة.

٨- وقد وزع البرنامج في الفترة بين أبريل/نيسان ١٩٩٥ وديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ نحو ٤٠٥.٠٠٠ طن متري من الأغذية على النازحين، واللاجئين، والعائدين، والأطفال والحوامل والمرضعات الذين يعانون من سوء التغذية، وغيرهم من المجموعات الضعيفة. وتمثل المساعدة التي يقدمها البرنامج أكثر من ٨٠ في المائة من مجموع المعونة الغذائية المقدمة للبلد.

المستفيدون

٩- على الرغم من توفر بعض المعلومات، فإن إجراء تحليل شامل لأسباب انعدام الأمن الغذائي في رواندا أمر لا يخلو من الصعوبات بسبب ندرة البيانات الدقيقة، القديمة والحالية على السواء. فقد دُمرت معظم البيانات المجمعة قبل عام ١٩٩٤ أثناء الحرب. بيد أن الحكومة تحاول وضع نظام لجمع البيانات من شأنه أن يلقي بعض الضوء على ظاهرتي انعدام الأمن الغذائي والفقر. ويتضمن هذا البرنامج دراسة ديموغرافية وصحية من المقرر استكمالها في وقت لاحق من عام ٢٠٠١؛ ودراسة عن مستويات المعيشة الأسرية، يتوقع استكمالها في عام ٢٠٠١؛ وتعدادا للسكان مزمعا في عام ٢٠٠٢، ونظاما لتتبع الإنفاق العام لتقييم استخدام الموارد وتدفقها، وأثر الإنفاق العام على الفقراء.

١٠- وفي غضون ذلك، يستخدم البرنامج مجموعة من مصادر المعلومات لتحديد السكان الذين يقدم لهم المساعدة بالفعل، مثل نتائج دراسات الاقتصاد الغذائي الأسري التي أجراها صندوق إنقاذ الطفولة - المملكة المتحدة. كما أنه يستخدم معايير أخرى لتحديد المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، والسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مثل كمية مياه الأمطار وتوزيعها، وخصوبة التربة، والوصول إلى الأسواق، وكثرة الأسر التي يرأسها نساء وأطفال، وإمكانية العمل خارج المزرعة، والأجور الريفية، وأسعار الأسواق الريفية، ومعدلات المواظبة على التعليم الابتدائي.

١١- ويبدو أن المستفيدين يعيشون أساسا في الحزام الجنوبي الشرقي، وإن كان من الممكن وجود جيوب من انعدام الأمن الغذائي في أماكن أخرى. ولا تزال العمليات غير الكاملة لإعادة التوطين وإعادة الدمج للاجئين السابقين تسهم في توفير أسباب التأثير بانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلد، ولكن بشكل أكثر بروزا في جنوب شرق البلد (بما في



ذلك بالنسبة لـ ٣٧٥ ٠٠٠ لاجئ عائد لم يتم إعادة توطينهم بعد). هذا، وتسهم أيضا الكثافة السكانية المرتفعة في انعدام الأمن الغذائي في أشد المناطق قحطا، أي في مقاطعات بوتار، وغيتاراما، وكيبونغو، وكينغالي الريفية، واوموتارا. وينتشر الجوع بسبب الطلب من جانب عدد مرتفع نسبيا من السكان الذين يعيشون على أراض هامشية من الناحية الزراعية، ويزيد من تعقد هذه الحالة الأثر المتراكم لسوء الأحوال الجوية، والفقر الهيكلي، ونفسي الأمراض بصورة دورية بين المحاصيل والماشية. فالمناطق المشار إليها أعلاه، والمعرضة للقحط، قد شهدت كميات أمطار أقل من الكميات المعتادة على مدى أربعة فصول متعاقبة منذ أغسطس/آب - أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩.

١٢- وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ أوفدت وزارة الزراعة، والبرنامج، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي، بعثة مشتركة للتقييم السريع للأغذية لتقييم أثر نقص الأمطار في المناطق المتأثرة بالجفاف. وأيدت البعثة التحليلات الوارد أعلاه. وفشلت زراعة معظم المحاصيل الغذائية، كما عانت المحاصيل النقدية مثل البن من خسائر حادة في التوريق. وارتفع معدل نفوق الماشية ليصل إلى ٢٥ في المائة في بعض هذه المناطق. ويوجد في هذه المناطق جزء غير متناسب من المستوطنات الجديدة، مما زاد من تفاقم مستوى الفقر الهيكلي وانعدام الأمن الغذائي الأسري. وتتعايش الأسر في تلك المناطق مع الوضع ببيع كميات بسيطة من الفحم النباتي، والعمل العرضي في الأراضي السبخة، والهجرة، وبيع صفائح السقوف.

١٣- ويعتمد المستفيدون، المشكلون من العائدين والسكان المحليين على السواء، على الزراعة للبقاء على قيد الحياة. وحتى في السنوات التي تهطل فيها الأمطار، فإنهم يواجهون عقبات عديدة: ضغطا سكانيا كبيرا، وترتبة قاحلة وحمضية، وضعف الحصول على مدخلات مثل الأسمدة، وشدة انتشار تحات التربة، وفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، وعدم الحصول على الخدمات والأصول (مثل الأرض الصالحة للزراعة) الداعمة للحياة. واجتماع هذه العوامل يؤدي إلى زيادة تأثر السكان بأقل الصدمات.

١٤- وقد أوجدت الحرب أعدادا كبيرة من الضعفاء في شتى أنحاء البلد، ومن بينهم أطفال غير مصحوبين وأيتام، وأرامل، ونساء وأطفال يرأسون أسرا، ومعوقون. ودون مساعدة مستمرة، سينغمس هؤلاء السكان - لا سيما الأسر التي يرأسها نساء وأطفال (وتمثل ٣٤ في المائة من جميع الأسر)، فهي المنكوبة بأكبر شكل بالفقر - في التهميش، ولن يتمكنوا من ثم من المشاركة بشكل جدي في العملية الإنمائية. وتتحمل المرأة - وهي أصلا الضحية الأولى للإبادة الجماعية - عبئا غير متناسب من آثار الحرب. ويكافح كثير من النساء من أجل التغلب على العقبات المتعددة المرتبطة بكونها المعيل الرئيسي، وبتربية أطفال أيتام بالإضافة إلى النهوض بأعباء أطفالها، والتعايش مع صدمات النكل والإيذاء الجنسي.

١٥- وتتجم هشاشة أوضاع النساء في رواندا عن عدم وجود أصول للعمل، الأمر الذي يرتبط بوضعهن المتدني، مما يشمل قدراتهن على زراعة الأرض بكفاءة أو العمل بأجر. وتحصل النساء بدرجة أقل من الرجال على الغذاء فيما يتعلق باحتياجات كل منهم، من الناحية الكمية (الحصة من السرعات الحرارية) والناحية النوعية (انخفاض الدهون في الوجبة الغذائية). وعلى عكس الرجل، لا تحصل المرأة على دعم من سائر أفراد الأسرة في أنشطتها المنتجة. وثمة عامل آخر يناهض تمكين المرأة هو عدم حصولها على الأرض، وينجم هذا عن التمييز التقليدي في رواندا، الذي لم يكن للمرأة بموجب أي حقوق قانونية لميراث أموال أو أملاك حتى وقت قريب، أو أن تمتلك أرضا. بيد أن الحكومة تقترح حاليا، في إطار استراتيجيتها للحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي، قانونا جديدا يضيف طابعا رسميا على قانون الملكية. ويستهدف هذا القانون، لأول مرة، ضمان حقوق المرأة في ملكية الأرض وميراثها.



أولويات الحكومة وسياستها لمكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسة العامة

- ١٦- تولت حكومة وحدة وطنية منصبها في يوليو/تموز ١٩٩٤. وواجهت الحكومة الجديدة مهمة إعادة بناء البلد وإعادة السلام. وركزت الحكومة جهودها في الفترة التي أعقبت الإبادة الجماعية مباشرة (١٩٩٥-١٩٩٨) على إصلاح البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات، وتقديم المساعدة لضحايا الإبادة الجماعية ولعدد كبير من اللاجئين العائدين، وإنعاش النشاط الاقتصادي. وقد عاد السلام منذ ذلك الحين وعم البلد بأكمله. وتم إعادة توطين اللاجئين وإعادة دمجهم في المجتمع (بشكل أساسي عن طريق بناء بيوت في "مناطق التوطين").
- ١٧- وتلتزم الحكومة بتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وتحدد خطة عملها في "وثيقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر"، التي استُكملت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، واستُعرضت بصورة مشتركة مع الجهات المانحة، والهيئات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وتقدم وثيقة الاستراتيجية خطة جريئة وشاملة لمهاجمة الفقر. وتركز الحكومة على أن هذه الخطة لا تمثل سوى خطوة استطلاعية في عملية إعداد ورقة الاستراتيجية الكاملة التي ستضمن خططا محددة ومرتبطة حسب الأولوية وواقعية ويمكن تحقيقها. وتُفترض الخطة أيضا تدابير لتعزيز المصالحة الوطنية، وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاقتصادية بقيادة القطاع الخاص، وسياسات اقتصادية لتحقيق نمو مستدام، وسياسات قطاعية لدعم الحد من الفقر والنمو.
- ١٨- وتعكس الاستراتيجية المجدلة في وثيقة "وثيقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر" إلى حد بعيد نهجا مزدوجا يستمر في التصدي للاحتياجات الإنسانية والإصلاحية، بينما يتخذ خطوات متوسطة الأجل وطويلة الأجل لدعم الانتعاش الاقتصادي الوليد، وبناء دعائم النمو المستدام والحد من الفقر. وقد أوجد الجمع بين هذا النهج المزدوج والأولوية العالية المكرسة للمصالحة الوطنية التزاما رسميا فعالا لمكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في البلد. ويتجلى هذا في تركيز الحكومة على إعادة المخزونات الرأسمالية الريفية، وإصلاح وتطوير الزراعة والاقتصاد الريفي، وتنمية الموارد البشرية، وتشجيع المنشآت الصغيرة، والمساعدة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، وتنفيذ أنشطة مدرة للدخل لصالح المجموعات الضعيفة.
- ١٩- وتركز ورقة الاستراتيجية بشكل كبير على تنمية الموارد البشرية، مما يوضح الأولوية التي توليها الحكومة لها بوصفها أداة حيوية في التطوير الزراعي. وتولي ميزانية الحكومة أيضا أولوية لتحسين الخدمات الاجتماعية والوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز (يجري حاليا استعراض الاستراتيجية وخطة العمل الراهنتين للبلد، وأنشئت لجنة وطنية للإيدز)، ووضع نظام لا مركزي لتوفير الرعاية الصحية.
- ٢٠- وتلتزم الحكومة بتوفير التعليم الابتدائي الشامل لجميع الروانديين بحلول عام ٢٠١٠. وتتمثل أولويات الحكومة فيما يلي: زيادة معدلات القيد بالمدارس واستكمال الدراسة؛ تحسين نوعية التدريس وفعاليتها؛ زيادة معدلات محو الأمية؛ تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية وزيادة الوعي بأهمية تعليم البنات. ذلك أن معدلات القيد منخفضة في المناطق التي تعاني بأكثر درجة من هشاشة الأوضاع، كما أن معدلات استكمال التعليم الابتدائي قد انخفضت إلى ٢٣ في المائة. ويتجلى التفاوت بين الجنسين بشكل خاص في معدلات الانقطاع عن المدرسة في الصفين الخامس والسادس من التعليم الابتدائي، وهما العمان الأساسيان للإعداد للامتحانات.



٢١- على أن المسائل المتصلة بالتمايز بين الجنسين أصبحت واضحة جدا الآن في مناقشات السياسات العامة، كما تزداد مراعاة الفوارق بين الجنسين، حيث يُنظر إلى تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين كسبيل لكسر الدورة التقليدية للفقر. وتلتزم حكومة رواندا بتقليل الفوارق بين الجنسين، ويتجلى ذلك في اعتمادها تشريعا لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال حصول الإناث على حقوق المكية، وتقيح مدونة العمل لحذف الأحكام التي تتضمن تمييزا ضد المرأة.

سياسات الأمن الغذائي

٢٢- تنظر الحكومة إلى تنمية الزراعة والاقتصاد الريفي على أنه عنصر حاسم الأهمية في الانتعاش الاقتصادي المستدام وفي التعمير، اللذين يوفران العمالة اللازمة والحد من الفقر والجوع، لا سيما في مناطق المستوطنات التي تعاني بأكبر درجة من انعدام الأمن الغذائي. وقد وضعت الحكومة استراتيجية إنمائية ترمي إلى تحقيق أهداف زيادة الإيرادات الريفية، وتحسين الأمن الغذائي، وتحويل الزراعة إلى قطاع مجد بنقله من زراعة الكفاف إلى نشاط سوقي. وإضافة إلى ذلك، تسلط وثيقة الاستراتيجية الضوء على التحديات ذات الصلة المتمثلة في ارتفاع الكثافة السكانية والنمو، وقلة الأراضي، وتدهور البيئة.

٢٣- وفي هذا السياق، تتألف العناصر الأساسية للاستراتيجية الزراعية فيما يلي: "١" التشجيع على الزراعة السوقية وعلى المحاصيل المرتفعة القيمة؛ "٢" تعزيز القطاعين الفرعيين للماشية والأسماك؛ "٣" تحسين المحافظة على التربة وإدارتها (بما في ذلك إعادة غرس الأشجار والحراثة الزراعية)؛ "٤" توسيع نطاق الأراضي المتاحة بتطوير الأراضي السبخة في إطار مستدام بيئيا؛ "٥" تحسين أساليب الزراعة؛ "٦" تعزيز جماعات المزارعين والرابطات المهنية؛ "٧" التشجيع على الائتمان الريفي؛ "٨" تحسين التخزين.

٢٤- وإضافة إلى ذلك، يجري إعداد سياسة للأرض لضمان حياة المزارعين وأصحاب الحيازات الأخرى، وتحسين استخدام الأرض. وتتضمن استراتيجية الحكومة للتنمية الزراعية عناصر حاسمة الأهمية أيضا تتمثل في تعزيز المنشآت التجارية الصغيرة الخاصة في المناطق الريفية والحضرية، وتعزيز الأطراف الفاعلة من النساء في الاقتصاد الريفي، وتوفير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الريفية، وإنشاء أسواق فعالة للسلع والائتمان في المناطق الريفية.

سياسات المعونة الغذائية

٢٥- لم تحدد الحكومة سياسة واضحة للمعونة الغذائية، ولكنها تعترف بالدور الإيجابي الذي أدته المعونة الغذائية في حالات الطوارئ الأخيرة وأنشطة الإغاثة والتعمير والتنمية في رواندا، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة إعادة التوطين وإعادة الدمج. كما أنها تعترف بالدعم المتواصل والفعال الذي يقدمه لها البرنامج في طريقها إلى تنشيط القطاع الزراعي، وأكدت كذلك ضرورة دمج عنصر المعونة الغذائية في مشروعات أخرى ممولة على أساس متعدد الأطراف وتثنائي تستهدف مساعدة أشد أعضاء المجتمع ضعفا. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت الحكومة لجنة وطنية للمعونة الغذائية، تحت رعاية وزارة الحكومة المحلية والشؤون الاجتماعية، تعمل بمثابة "مركز لتبادل المعلومات" لجميع مبادرات المعونة الغذائية في البلد. كما أنها كلفت وكالات للإمداد بالأغذية بالعمل بشكل وثيق مع السلطات المحلية. وأنشئت لجان إقليمية للأغذية في جميع المناطق لاستعراض المشروعات المجتمعية لضمان اتساقها مع الأنشطة الإنمائية العامة. وشجعت الحكومة البرنامج على النظر في شراء الأغذية محليا إن أمكن.



تقييم أداء البرنامج حتى الآن

- ٢٦- بدأت مساعدات البرنامج لرواندا في عام ١٩٧٥. وقدم البرنامج منذ ذلك الحين مساعدات غذائية قيمتها ٨١٧,٧ مليون دولار لأنشطة التنمية والطوارئ والإغاثة والإنعاش. ويمكن تقسيم نشاط البرنامج في رواندا إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل الحرب والمرحلة التالية للحرب. فقبل عام ١٩٩٤، كانت أنشطة البرنامج في رواندا تركز أساسا على الإصلاح الزراعي الريفي. ومنذ عام ١٩٩٤، قام البرنامج، من خلال أنشطة الإغاثة والإنعاش، بدور محوري في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وإلى جانب المساعدات الغذائية المقدمة في حالات الطوارئ، تقدم كميات كبيرة من الأغذية لإعادة بناء البنية الأساسية من خلال نشاط الغذاء مقابل العمل.
- ٢٧- وكنتيجة مباشرة للحرب المدمرة، لا توجد بيانات وسجل مؤسسي لأنشطة البرنامج في رواندا. بيد أن عمليات تقييم قد أجريت على مدى هذه الفترة لأربعة مشروعات إنمائية، من إجمالي ستة مشروعات، ولعملية إقليمية للإغاثة الممندة والإنعاش.

المشروعات الإنمائية

- ٢٨- يرد أدناه تقييم أداء مختلف المشروعات.
- رواندا ٢٤٦٥ يستهدف تحسين وتطوير الطرق ومعالجة المعادن (١٩٨١-١٩٨٤). وكان أداء المشروع مرضيا من حيث الإنجازات المادية.
- رواندا ٢٣٦٩ كان هدفه الأساسي هو تكثيف الإنتاج الزراعي مع مكافحة تحات التربة في مقاطعة غيكونغورو. وكان أهم إنجاز للمشروع هو تغيير عادات المزارعين إلى ممارسات زراعية سليمة. وغطى التوسع الثاني للمشروع المقاطعة ذاتها، ونُفذ في إطار مشروع متكامل للتنمية الريفية، وشارك في تمويله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وكان أدائه مختلطا بسبب المساهمة الحكومية المحدودة وشدة دوران الموظفين الإداريين للمشروع.
- رواندا ٣٠٦١ (البحوث الزراعية والتوسع الزراعي) كان هدف هذا المشروع هو مساعدة المعهد الوطني للبحوث الزراعية على التغلب على مشكلاته النقدية من خلال استبدال النقد بالسلع (١٩٨٩-١٩٩٣). ولاحظت بعثة التقييم أن الدعم المالي المقدم إلى معهد البحوث كان له ما يسوغه تماما نظرا لمحدودية ميزانيته التشغيلية.
- رواندا ٤٢٤٣ (مساعدة نوابين مزارعي الأرز في منطقة اوموتارا) ووفق على هذا المشروع في أبريل/نيسان ١٩٩٢ بهدف أساسي هو إعادة توطين نحو ٦٠٠ أسرة في مقاطعة اوموتارا، بدعم من جهات مانحة أخرى، من أجل تعزيز إنتاج الأرز. وأثر هذا المشروع، إن كان له أثر، غير معروف حيث إن تنفيذه قد انقطع مع اشتعال الحرب الأهلية.
- رواندا ٤٢٤٤ (تقديم المساعدة للمجموعات الضعيفة) وهو المشروع الوحيد في القطاع الاجتماعي، بدأ في عام ١٩٩٢ بهدف تقديم المساعدة لمراكز التغذية، وضحايا الإيدز، والتغذية المؤسسية. وعانى تنفيذ المشروع بشكل كبير من الحرب، والخبرة المحدودة للحكومة في إدارة مشروعات بهذا الحجم. هذا بالإضافة إلى أن المشروع قد عالج الأعراض لا الأسباب.



٢٩- وكانت الأغلبية العظمى من هذه المشاريع موجهة نحو أنشطة الغذاء مقابل العمل. وبينما نجحت على الإجمال المشاريع المنفذة قبل الحرب في الوصول إلى أهدافها المادية ورأت بعثات التقييم أنها كانت ناجحة، فقد كان الاهتمام محدودا بملكية الأصول واستدامتها. ونتيجة لذلك، فإن المكاسب المحققة في تنفيذها ثلاثت رويدا رويدا مع انتهاء مساعدات البرنامج. وكان حجم الأغذية الموزعة في جميع هذه المشاريع محدودا جدا ولم يترتب عليه أي آثار سلبية على أسعار وإنتاج الأسواق المحلية، ولا على الواردات التجارية.

عمليات الإغاثة

٣٠- منذ عام ١٩٩٢، قدمت عمليات طوارئ مختلفة أغذية لإنقاذ المستفيدين في وقت الأزمات. وكانت أهم عملية هي عملية الطوارئ الإقليمية ٥٦٢٤ التي شملت أوغندا وبوروندي وتنزانيا ورواندا. وبدأ تنفيذها في أبريل/نيسان ١٩٩٥ وانتهى آخر توسع لها في عام ١٩٩٩. وكانت المساعدة تُقدم للسكان الضعفاء في رواندا من خلال عمليات توزيع الغذاء مجانا على اللاجئين والعائدين والنازحين، وأنشطة الغذاء مقابل العمل، وبرامج المساعدات التغذوية. ووزع البرنامج في الفترة من أبريل/نيسان ١٩٩٥ إلى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ ما مجموعه ٤٢١ ٣٦٢ طنا من سلع غذائية مشكّلة على عدد شهري من المستفيدين متوسطه ٤٦٠ ٠٠٠ شخص تقريبا.

المساعدات الحالية

٣١- يجري حاليا تنفيذ عملية إقليمية للإغاثة الممتدة والإنعاش (العملية ٦٠٧٧) مدتها عامان، تستهدف تجديد سبل العيش، وتحسين الحالة التغذوية للفئات الضعيفة، ومساعدة الفقراء والجوعى في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وستنتهي في يوليو/تموز ٢٠٠١. وبدأ البرنامج أيضا في أوائل عام ١٩٩٩ في تقديم مساعدات غذائية للسكان المتضررين بالجفاف في مقاطعات كيبونغو، وكينغالي الريفية، غيتاراما، وبوتار، واوموتارا. وقد مكنت عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش سالف الذكر (وعمليات الطوارئ السابقة أيضا) من بناء المساكن وتشبيد الطرق وتنشيط الأنشطة الزراعية. وبالتالي، فإن أجزاء كثيرة من البلد تنتقل الآن إلى مرحلة الإنعاش والتنمية، حتى وإن كانت بعض المناطق - مثل المناطق المنكوبة بالجفاف - تظل تحتاج إلى مساعدة غوثية.

٣٢- وقد يسرت أنشطة الغذاء مقابل العمل، على وجه الخصوص، في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، عملية إعادة دمج وتوطين العائدين، وأسهمت بذلك في دعم جهود المصالحة التي بدأتها الحكومة. وتعد جهود المصالحة المذكورة حاسمة الأهمية لاستقرار البلد على المدى الطويل نظرا إلى الأحداث التي وقعت في الماضي القريب. وقد دعمت عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش أساسا مشاريع صغيرة قصيرة الأجل في مناطق استصلاح الأراضي السبخة، وتدريب الأرض، والحراثة الزراعية، والأنشطة المدرة للدخل. ولئن كانت العملية أساسية لدعم المجموعات التي تعاني بشدة من هشاشة الأوضاع، فإن أنشطتها تتطلب نوعا من المساعدة أكثر تنظيما وطويلة الأجل يستند إلى الدراية التقنية المكتسبة وشركات مع جهات مانحة أخرى. ويصح هذا بشكل خاص في المناطق التي تم توطينها مبكرا، والتي تعد الفرص الإنمائية فيها أكبر.

٣٣- واسترشد البرنامج بضرورة توفير هذه المساعدة الإضافية في إعداد المشروع العاجل رواندا ٦٠٩٦ (تعزيز الأمن الغذائي من خلال استصلاح الأراضي السبخة والمنحدرات التلالية وتطويرها) الجاري تنفيذه حاليا. والغرض الأساسي من هذا المشروع التجريبي هو تيسير عملية إعادة توطين المجموعات الضعيفة بإنشاء أصول منتجة لهم. وأدى تزامن تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٠٧٧ والمشروع الإنمائي رواندا ٦٠٩٦ إلى التآزر بينهما.



واستُخلص من تنفيذ المشروع رواندا ٦٠٩٦ أن أنجع وسيلة لضمان الإنتاج المستدام للأغذية في معظم المناطق الريفية في رواندا هي تنمية المنحدرات التلالية والأراضي السبخة في آن واحد وبشكل متكامل. فعلى سبيل المثال، مكّنت عملية منع تحات التربة في المنحدرات التلالية من الزراعة المستدامة للأراضي السبخة ذات الصلة.

٣٤- وقد نجحت المساعدة الغذائية المقدم من خلال عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش (والمساعدة الغوثية السابقة أيضا) في توفير الدعم التغذوي للأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمرضعات الذين هم في أمس الحاجة إليه. وتتمثل الدروس الأساسية المستفادة من هذه العملية في ضرورة تنسيق الجهود مع الشركاء الآخرين نظرا إلى قدرة الحكومة المحدودة في هذا المجال. فهذا التنسيق من شأنه أن يمكّن خاصة من دمج أنشطة تكميلية لتحسين الأمن الغذائي بشكل مستدام، وتعزيز الربط بين التغذية والصحة.

التوجه المستقبلي لمساعدات البرنامج

٣٥- وثمة اعتراف واسع النطاق في رواندا بأنه على الرغم من أن الاقتصاد قد استقر ويواصل النمو، فإن النشاط الاقتصادي سيتأثر بتخفيض المعونة الخارجية، كما أنه مقيد بسبب ضعف القدرة البشرية وعبء الديون الخارجية. ولذلك، فقد يكون الانتقال من الإغاثة إلى التنمية غير منتظم، وقد يكون هناك حاجة إلى أنشطة الإغاثة والإنعاش والتنمية في آن واحد.

٣٦- ونظرا لأن البلد لا يزال يكافح في مرحلة ما بعد الحرب (عدم استكمال عملية إعادة الاستيطان، وارتفاع انعدام الأمن الغذائي، والحالة الأمنية التي لا تزال هشة)، فإن المعونة الغذائية ستتمتع بميزة نسبية في ثلاثة مجالات أساسية: (١) التنمية البشرية، بوصفها حافزا لإعادة بناء قاعدة الموارد البشرية في البلد بين السكان الذين يعانون من انعدام شديد في الأمن الغذائي؛ (٢) إنشاء أصول للأمن الغذائي للأسر المعرضة للجفاف التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي؛ (٣) تخفيف وطأة الكوارث، نظرا لأن الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان والطبيعية ترتبط ارتباطا وثيقا بانعدام الأمن الغذائي الهيكلي. وستتمثل الأهداف طويلة الأجل لمساعدات البرنامج في المستقبل في تحسين الأمن الغذائي عن طريق دعم قدرات الفقراء والجوعى للاعتماد على الذات، وتقليل تأثيرهم بالكوارث.

المجموعات المستفيدة والتوجيه الجغرافي

٣٧- من المتوقع أن يستمر البرنامج في تركيز جهوده في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد، حيث إن هذه المناطق تعاني من جوع مزمن على المدى القصير، وللمساعدة الغذائية فيها ميزة نسبية كبيرة. والتوزيع الجغرافي للجوعى يتركز على الإجمال في الحزام الجنوبي الغربي: مقاطعات اوموتارا، وكييونغو، وغربي بوتار، وكيغالي الريفية، وغيتاراما. وتوجد تفاصيل بشأن مستويات انعدام الأمن الغذائي في الخريطة المرفقة.

٣٨- ونظرا لعمق ونطاق توزيع الفقر والجوع في رواندا، ينبغي للبرنامج أن يوجه مساعداته الغذائية نحو الأسر الأشد فقرا - وهي عادة الأسر التي ترأسها نساء وأطفال - من بين الأسر الفقيرة (بغض النظر عما إذا كانوا من العائدين أو السكان المحليين ما داموا يعانون من انعدام الأمن الغذائي). وسيعتمد البرنامج على السياسات الحكومية المواتية للنساء لتعزيز ودعم حصتهن في جميع الأنشطة المستهدفة، لضمان أن يكون ٥٠ في المائة من المستفيدين من النساء، وأن تسيطر النساء على الأصول المنشأة من خلال جهودهن.



٣٩- ونظرا لقلّة البيانات التاريخية، سيقوم البرنامج بدراسة مفصلة عن تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها لتحديد مناطق انعدام الأمن الغذائي وسمات السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي تحديداً دقيقاً. وسيسترشد البرنامج في إعداد البرنامج القطري المقبل بنتائج هذه الدراسة من خلال تحسين التوجيه القطاعي والجغرافي، وتحديد المستفيدين. ومن المتوقع أن تساعد هذه الدراسة في بناء قدرة الحكومة الرواندية على جمع وتحليل بيانات تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها.

أحوج المناطق للمساعدات

- ٤٠- في إطار عملية التعمير بعد النزاع، وزيادة التأثير بانعدام الأمن الغذائي، ستستهدف المساعدات المقبلة ما يلي:
- ◀ تحسين الحالة التغذوية للفقراء الجوعى والمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز؛
 - ◀ زيادة معدلات القيد والبقاء في التعليم الابتدائي؛
 - ◀ زيادة إنتاج الأغذية والحصول عليها من خلال أنشطة زراعية وأنشطة مدرة للدخل.
- ٤١- وسيحقق هذا خاصة من خلال زيادة دور المرأة في إدارة المعونة الغذائية، والمشاركة المجتمعية لكفالة ملكية الأصول، والاستعداد للكوارث وبناء القدرة للتصدي لها.
- ٤٢- ويشمل التركيز الاستراتيجي للبرنامج ثلاث من الأولويات الخمس المحددة في "سياسة تحفيز التنمية" (الوثيقة WFP/EB.A/99/4-A):
- ◀ تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية الاحتياجات التغذوية الخاصة والصحية المرتبطة بالتغذية؛
 - ◀ تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تلقي التعليم والتدريب؛
 - ◀ تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول والمحافظة عليها.

المجال ١ - التنمية البشرية

- ٤٣- إن الآثار المترتبة على صحة الأمهات والأطفال، وفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، والتعليم الأساسي، في الأمن الغذائي تتسم بأهمية خاصة للتنمية. وستدعم استراتيجية البرنامج مبادرات الحكومة في هذه القطاعات.
- ٤٤- وللتصدي لعدم كفاية الحصص التغذوية التي يحصل عليها الروانديون، ولهشاشة أوضاعهم المترتبة على ذلك، يقدم البرنامج منذ عام ١٩٨٥ الدعم لبرامج تغذية منتقاة لمبادرات صحية وتغذوية. وتوجه البرامج الصحية والتغذوية الحالية نحو الحوامل والمرضعات، والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، والمسنين، والأشخاص المقيمين في مؤسسات وغير قادرين على توفير الغذاء لأنفسهم. ونظرا لسوء الحالة التغذوية على مستوى القطر، يعترف البرنامج مواصلة تقديم المساعدة لهذه المجموعات الضعيفة في البرنامج القطري المقبل. وسيجرى خلال العام تقييم لأثر البرنامج التغذوي الجاري دعمه حاليا من خلال عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٢٠٧٧، وسيكون هذا التقييم بمثابة الأساس لنشاط البرنامج القطري المقبل.
- ٤٥- وستركز المساعدات على الحد من حالات سوء التغذية الحادة والمعتدلة بين الأطفال والأمهات. ولتحقيق ذلك بشكل فعال، ستعتمد المساعدات بشكل كبير على التعاون الوثيق مع الأنشطة التغذوية الأخرى في البلد، وعلى الشراكات مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة اليونيسيف وصندوق إنقاذ الطفولة وكراتاس، في إطار



الريادة الجديدة للحكومة في هذا المجال. وعملا على زيادة أثر المساعدات الغذائية على المدى الطويل، سيستهدف النشاط المقبل بشكل خاص دعم الروابط بين التغذية والمراكز الصحية، وتعزيز الزيارات المنزلية وتدريب الموظفين الصحيين بدعم من الشركاء.

٤٦- وللتصدي لحالات سوء التغذية المزمنة، المرتبطة بارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي، سيتعاون البرنامج مع منظمات غير حكومية مثل صندوق إنقاذ الأطفال لكي يدرج بشكل منهجي عنصرا تكميليا لإدراج الدخل أو إنتاج الأغذية، إلى جانب مساعدة الأمهات والأطفال في مراكز التغذية. وعلى سبيل المثال، سيوفر صندوق إنقاذ الطفولة "تشكيلة" من الأسمدة والبذور وعزرة لبعض المستفيدات من مراكز التغذية، بينما سيوفر البرنامج فرصة لهم للمشاركة في برنامج الغذاء مقابل العمل، لمساعدتهن على التوصل إلى الأمن الغذائي بشكل مستدام.

٤٧- وتسلم الحكومة بالتحديات الخطيرة التي تواجه التنمية، والتي يطرحها فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز. فرواندا تأتي في المرتبة السادسة من البلدان الأفريقية التي بها أكبر عدد من الإصابات بالإيدز، إذ يبلغ معدل الانتشار ١١,٢ في المائة من الكبار النشطين جنسيا. وسينفذ البرنامج في عام ٢٠٠١ مشروعا تجريبيا لمساعدة الأشخاص والمجتمعات المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز. وإذا نجح هذا المشروع، فإن هذه المساعدة يمكن أن تصبح جزءا من نشاط صحي وتغذوي مقبل.

٤٨- وسيقوم البرنامج، من خلال الآليات القائمة التي أنشئت بمبادرات من حكومة رواندا والأطراف الرئيسية الفاعلة في هذا القطاع (مثل المستشفيات ومراكز التحليلات المتطوعة)، بتقديم معونة غذائية للمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز من أجل تخفيف الأثر الاجتماعي الاقتصادي لفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز. كما سيقوم البرنامج، بالتعاون الوثيق مع فريق المهام الوطني الحكومي والفريق المواضيعي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، بما يلي:

- ◀ تقديم الدعم التغذوي للضعفاء المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، مثل الحوامل والمرضعات؛
- ◀ دعم الأنشطة المدرة للدخل للأسر، لا سيما الأسر التي ترأسها نساء، المصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، بغية تعزيز الأمن الغذائي الأسري؛
- ◀ دعم بناء القدرات للمبادرات المجتمعية في مجال إيجاد الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/التغذية في مناطق مختارة ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية بدرجة كبيرة.

٤٩- إن نظام التعليم في رواندا قد دُمّر خلال الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤، ولم يبرأ تماما بعد. ويقدر أن ٦٠٠ مدرسة ابتدائية، أو ٣٢ في المائة من جميع المدارس الابتدائية، قد دُمّرت في عام ١٩٩٤، وأن ٣٠٠٠ مدرس ابتدائي قد قتلوا أو لادوا بالفرار. وتمشيا مع خطة الحكومة لتنشيط التعليم الأساسي، سينفذ البرنامج مشروعا تجريبيا للتغذية في المدارس الابتدائية، من المقرر من حيث المبدأ أن يعقبه نشاط في إطار البرنامج القطري المقبل. وسيبدأ تنفيذ هذا المشروع في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ في مدارس ابتدائية مختارة تقع في أكثر مناطق البلد انعداما للأمن الغذائي وعرضة للجفاف، والتي تشهد أيضا أضعف معدلات في القيد والحضور. وتكمن ميزة البرنامج النسبية في قدرته على الوصول إلى هذه المناطق التي يمثل فيها الغذاء، لا الأموال النقدية، العامل الأساسي في تحسين الحصول على التعليم. ويعتزم البرنامج العمل مع شركاء مثل اليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والوكالة الألمانية للأنشطة الزراعية، ووكالة السبتيين للتنمية والإغاثة، لضمان التكامل.



- ٥٠- وعلى وجه التحديد، يتوقع أن تؤدي مساعدات البرنامج إلى زيادة القيد المدرسي ومواظبة الأطفال على المدرسة وبقائهم فيها، وبناء قدرة محلية لكي تتولى المجتمعات المحلية تشغيل برامج التغذية المدرسية. كما أنها ستعزز المواظبة، وبالتالي معدلات استكمال الدراسة بالنسبة للبنات خاصة. وسيقدم البرنامج وجبة غذائية واحدة يوميًا وحصّة غذائية لبنات المدارس في الصفوف الابتدائية ٤-٦ كحافز لهن لاستكمال المدرسة الابتدائية. وستعتمد المساعدات على رابطات الآباء والمدرسين لضمان المشاركة الفعالة للمستفيدين، والشعور بالانتماء للبرنامج، لا سيما من جانب النساء.
- ٥١- ويقدر عدد المستفيدين من هذا المجال بـ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص سنويًا.

المجال ٢ - الأمن الغذائي

- ٥٢- كما يتضح مما تقدم، فإن المستفيدين في المنطقة الجنوبية الشرقية يعانون أساسًا من انخفاض مستويات الإنتاج الغذائي نتيجة لاجتماع عاملين هما زيادة الضغط على الأراضي عقب تدفق اللاجئين العائدين في مناطق محددة، وعدم سلامة إدارة الأرض والمياه (في منحدرات التلال والأراضي السبخة). وسترمي المساعدات الغذائية في هذا الموضوع إلى ضمان أن يكون للمعونة الغذائية دور في تخفيف حدة الجوع، مع إيجاد أصول للفقر الجوعى في الوقت ذاته، مع إيلاء الأولوية للأسر الضعيفة التي يرأسها نساء وأطفال. وستوفر الأنشطة الدعم الغذائي اللازم، وستكون لهم بمثابة شبكة أمان أساسها العمل، بينما ستحسن الأصول المنتجة المنشأة إنتاجهم الغذائي ودخلهم على نحو مستدام.
- ٥٣- وستركز الأنشطة في المناطق التي تم تحديدها من خلال تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وستعتمد الأنشطة وستوظد الجهود التي استهلقتها عمليات الطوارئ وعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش والمشروع الإنمائي رواندا ٦٠٩٦، المؤخرة. وستنفذ بشكل خاص أنشطة الأمن الغذائي المذكورة في المستوطنات الأولى، التي نُفذت فيها بالفعل عملية إصلاح وإنعاش، وبدعم تقني ومالي قوي من شركاء راسخي الأقدام (انظر أدناه). وستكون الأنشطة موجهة نحو الطلب، وسيتم اختيار الأسر المشاركة باستخدام تقنيات اختيار مجتمعية، أثبتت فعاليتها حتى الآن في رواندا، مع إيلاء الأولوية للمجموعات النسائية.
- ٥٤- وستمثل الأنشطة الأساسية في استصلاح الأراضي السبخة (باستخدام تقنيات مواتية بيئيًا)، وتدريب الأرض في المنحدرات التلالية لتقليل التحات إلى أدنى حد، ومشروعات مدرّة للدخل تشارك فيها الجماعات النسائية، وغرس الشتلات في غابات في المجتمعات المحلية مملوكة للسكان ذاتهم. وستنفذ هذه الأنشطة شركاء لديهم الدراية التقنية اللازمة، وخبرة مؤكدة، وبنود غير غذائية، مثل منظمة الأغذية والزراعة والإيفاد والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وسيكون التقيد بالتزامات البرنامج تجاه النساء أمر إجباري بالنسبة لجميع الشركاء. وستعرض الأنشطة المقترحة على وزارة الزراعة للتأكد من اتساقها مع أهداف السياسات القطاعية. وستكفل لجان الإدارة (المؤلفة من ٥٠ في المائة على الأقل من النساء) ملكية الفوائد واستدامتها. وستستخدم أدوات تراعي الفروق بين الجنسين لرصد التقدم المحرز في التنفيذ. ويقدر عدد المستفيدين مباشرة من هذا المجال بـ ١٠٠ ٠٠٠ شخص سنويًا.

المجال ٣ - تخفيف وطأة الكوارث

- ٥٥- سيظل البرنامج نشطًا في التخطيط لحالات الكوارث الطبيعية والتي يتسبب فيها الإنسان على السواء، باعتباره المنظمة الأساسية للتصدي لحالات الكوارث في إطار الأمم المتحدة، وسيواصل التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق المساعدات الإنسانية. وتترك الحكومة ضرورة تخفيف وطأة الكوارث، بما في ذلك حالات الجفاف والفيضانات. وتجري حالي مناقشة الإطار المؤسسي وأدوار مختلف الأطراف الفاعلة لتخفيف وطأة



الكوارث، وقد طلبت الحكومة إلى البرنامج أن يكون طرفاً في فريق المهام (المؤلف من الحكومة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي، وإدارة التنمية الدولية) المنشأ لمناقشة هذه الأمور. وسيتوقف دور البرنامج على وجه التحديد في هذا المجال على نتائج المناقشات الجارية.

٥٦- وإلى جانب التخطيط لحالات الطوارئ، ستظل المساعدات الغوثية التي يقدمها البرنامج تتسم بالأهمية نظراً لأن عدداً كبيراً من السكان لا يزالون يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي، وليس بوسعهم بعد الحصول على المساعدة الإنمائية. وستوجه المساعدات نحو عدة فئات من المستفيدين.

◀ تستضيف رواندا نحو ٢٨ ٥٠٠ لاجئاً من الكونغو وبوروندي. والظروف الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي غير مواتية لتنظيم عودتهم، ولا يحتمل أن تتحسن كثيراً في المستقبل المنظور، ولذا سيواصل البرنامج تقديم المساعدة الغذائية لهذه المجموعة.

◀ تستمر تدفقات مطردة من العائدين الروانديين في الوصول على أساس منتظم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبدرجة أقل من تنزانيا. ويقدر أن ٣٧٥ ٠٠٠ من العائدين يعيشون الآن تحت ألواح من بلاستيك. وسيقدم البرنامج المساعدة لجزء منهم حيث يجري إعادة توطينهم بصورة دائمة.

◀ سيقدم البرنامج مساعدة غذائية في مناطق معرضة للجفاف لنحو ١٧٥ ٠٠٠ شخص سنوياً يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وسيجري ذلك أساساً من خلال برامج الغذاء مقابل العمل، استناداً إلى الخبرة المكتسبة في الماضي. وستركز المساعدات على مناطق المستوطنات الحديثة، التي لا يزال الفقر الهيكلي (المرتبط بزيادة الضغط على الأرض وعدم وجود البنية الأساسية الاجتماعية)، والتقلبات المناخية، وفشل المحاصيل يؤثر فيها بشكل كبير على قدرة السكان على الدعم الذاتي.

٥٧- ويرتبط هذا المجال ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٠٧٧ ومرحلتها التوسعية، المتوقع انتهاءها في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣. وتمشيا مع الحالة المعروضة أعلاه، ستعد بعد ذلك عملية وطنية للإغاثة الممتدة والإنعاش أو عملية طوارئ للتصدي للحاجة إلى مزيد من المساعدات الغوثية.

التكامل والنهج البرنامجي

٥٨- يقترح أن يكون مجالاً لتنمية الموارد البشرية والأمن الغذائي جزءاً من البرنامج القطري المقبل للبرنامج في رواندا، بينما ستغطي المساعدات الغوثية أنشطة إضافية لتخفيف وطأة الكوارث. بيد أن جميع أنواع المساعدات ستكون متكاملة تماماً. ذلك أنها ستوجه نحو نفس المناطق، وستتصدى معاً لمختلف جوانب انعدام الأمن الغذائي، وتعزز بذلك عملية التعمير والمصالحة بين مختلف مجموعات الشعب المعنية.

٥٩- وسيعمل التكامل بين أنشطة الإغاثة والتنمية في الاتجاهين. وسيكون لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش أثر إيجابي على الجهود الإنمائية عن طريق: "١" تقليل احتمال حدوث كارثة كبيرة (من خلال التخطيط لحالات الطوارئ مثلاً)؛ أو "٢" التصدي لمسائل انتقالية في مرحلة ما بعد النزاع (مثل تغذية أعداد كبيرة من اللاجئين العائدين، وبدء إنتاجهم للأغذية التي يستهلكونها)، من شأنها، بعد حلها، التمكين من الانتقال إلى الأنشطة الإنمائية. وفي مجال التعليم والصحة، ستعزز المساعدات الغوثية النتائج المتوقعة من حيث تحسين التغذية والتحصيل التعليمي ومشاركة الآباء.

٦٠- وعلى العكس، ستسهم تنمية الموارد البشرية، في مجال التعليم والصحة على السواء، في بناء قدرة المستفيدين للوقاية من حدوث كوارث طبيعية (الجفاف والفيضانات)، وبذلك سيمكنون من إنشاء أصول في إطار موضوع الأمن



الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، سيّشل هذا الموضوع الأخير أنشطة للوقاية من الكوارث (مثل إدارة المياه والمحافظّة على التربة).

٦١- وهذا النهج ذو الشقين هو أيضا نهج دينامي حيث إنه مكيف لحالات مختلفة، ويمكن أن يتطور مع الوقت وفقا للحالات المختلفة. وحسبما يتضح مما تقدم، واستنادا إلى تجارب الماضي، ستقدم المساعدات القصيرة الأجل للغذاء مقابل العمل في إطار عملية للإغاثة الممتدة والإنعاش في مناطق المستوطنات الحديثة، التي تعاني بدرجة كبيرة من انعدام الأمن الغذائي شديدا جدا، والتي لا يزال مستوى الإصلاح والتعمير فيها منخفضا. وستنفذ الأنشطة الإنمائية الطويلة الأجل لإنشاء الأصول في المستوطنات الأقدم عهدا، التي يتوفر فيها مزيد من الفرص الإنمائية. ويتوقع مع الوقت أن يستعاض عن أنشطة الغذاء مقابل العمل في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بأنواع من الأنشطة تخلق أصولا إنمائية، شريطة توافر الموارد الإنمائية والشراكات.

نطاق البرمجة المشتركة

٦٢- يوجد إطار لنهج منسق تحت رعاية عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، التي يرأسها بصورة مشتركة وزير المالية والمنسق المقيم، والبرنامج الاستراتيجي للحد من الفقر، الذي يعد مخطط التنمية في رواندا. وقد صدرت في عام ٢٠٠٠ وثيقة التقييم الموحد للقطر، الذي كان البرنامج من المساهمين الرئيسيين فيه، ويجري إعداد وثيقة إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.

٦٣- وسيعمل البرنامج بشكل وثيق مع منظمة اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز (فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، والتغذية المدرسية)، ومنظمة الأغذية والزراعة (في الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الكوارث)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، والجهات المانحة الثنائية. وستواصل المنظمات غير الحكومية القيام بدور أساسي في تنفيذ أنشطة البرنامج. وسيجري أيضا استطلاع ترتيبات عمل جديدة مثل الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية في تنفيذ بعض أنشطة البرنامج (انظر أيضا الجزء خامسا "الشراكات" أدناه).

وسائل مساعدات البرنامج

٦٤- سيجري التشجيع على شراء السلع المنتجة محليا قدر الإمكان، رهنا بتوافر السلع والأسعار في مناطق الفئات الغذائية. ومن الممكن أن يكون هذا الترتيب فعالا من حيث الكلفة، ويحفز الإنتاج المحلي، ويوفر في الوقت ذاته أنواعا محلية من السلع للمستفيدين. وإن لم يتسن شراء السلع في رواندا، سيُنظر في شرائها إقليميا. ذلك أنه يوجد بالفعل ترتيب مجد وينفذ جيدا للشراء الإقليمي.

الاعتبارات التشغيلية

٦٥- كما سبقت الإشارة، سيجري تحليل مفصل لهشاشة الأوضاع ووضع خرائطها قبل إعداد البرنامج القطري لكي يحدد البرنامج بمزيد من الدقة التوزيع الجغرافي للجوع وأسبابه، والفئات السكانية الأكثر تعرضا لانعدام الأمن الغذائي. وسيستعرض المشروعان التجريبيين للتغذية المدرسية وفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز قرب نهايتهما، وستكون النتائج بمثابة أساس لإعداد البرنامج القطري. وسيجري استعراض تقني، وستوفد بعثة لصياغة البرنامج القطري، ستعرض في أعقابها وثيقة البرنامج القطري على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٢



التماسا لموافقته. وستكون مدة البرنامج القطري ثلاث سنوات، إذ يبدأ في ٢٠٠٣/١/١ وينتهي في ٢٠٠٥/١٢/٣١، تنسيقا مع دورة إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.

الشراكات

٦٦- أعد مخطط الاستراتيجية القطرية من خلال عملية مفتوحة وتشاورية إلى حد بعيد شاركت فيها الأطراف المعنية الرئيسية؛ وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وحكومة رواندا، والجهات المانحة المقيمة، وجزء مستعرض من المستفيدين يشمل الجماعات النسائية. وشارك البرنامج في عملية التقييم الموحد للقطر، وأعد مخطط الاستراتيجية القطرية في تزامن وتنسيق مع إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية لرواندا المقبل. وهناك مجال للقيام بمساع مشتركة مع وكالات أخرى. وينبغي أن تتسم عملية برمجة مساعدات البرنامج بالمرونة للاستفادة من هذه الفرص الناشئة.

٦٧- وحافظ البرنامج على اتصالات وثيقة مع الحكومة، لا سيما وزارة الزراعة، بشأن استصلاح الأراضي السبخة، ومع وزارة الصحة بشأن برامج التغذية. وسيشارك في إعداد البرنامج القطري للجنة الوطنية للأغذية، وهي اللجنة الرئيسية في الحكومة المعنية بمسائل المعونة الغذائية، والوزارات التقنية التنفيذية، والحكومة المحلية.

٦٨- وبذلت الجهود لتعزيز الشراكة والتنسيق مع الوكالات متعددة الأطراف مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنظمات غير الحكومية. وسيواصل البرنامج تحديد واختيار المنظمات غير الحكومية على أساس قدرتها التقنية على تنفيذ المشاريع، وإمكاناتها من الموارد لتقديم إسهامات غير غذائية. وإضافة إلى ذلك، يلزم أن تكون المنظمات غير الحكومية الشريكة مقبولة للمستفيدين والرابطات المحلية. ويتمتع البرنامج بعلاقات عمل تعاونية قوية مع وكالة السبتيين للتنمية والإغاثة، ووكالة الاهتمام الدولي، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، والوكالة الألمانية للنشاط الزراعي، والرؤية العالمية، وسيواصل دعم هذه العلاقات في إطار البرنامج القطري.

٦٩- وفي إطار مجال التنمية البشرية، سيتألف شركاء البرنامج أساسا من منظمة اليونسكو، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وبعض المنظمات غير الحكومية. ولمنظمة اليونيسيف خبرة في العمل في قطاعي الصحة والتعليم في رواندا، وستظل تمثل الجهة المتعاونة الأولى مع البرنامج في مشاريع تقديم المساعدة للمدارس الابتدائية وللمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز. وستوفر اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز دعما تقنيا إضافيا في قطاعي فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز والتعليم على التوالي. وستقدم منظمة الصحة العالمية معلومات تقنية أساسية عن الصحة بالنسبة لفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز. وقد بدأت بالفعل المناقشات مع هذه الوكالات التي أبدت تحمسا شديدا للتعاون مع البرنامج. ويدعم البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والحكومة البريطانية بشكل فعال وزارة التربية في بناء مدارس ابتدائية، وستكون هذه الجهات من ثم شركاء رئيسيين في قطاع التعليم. وكما ورد أعلاه، فقد أعربت الوكالة الألمانية للنشاط الزراعي ووكالة السبتيين للتنمية والإغاثة عن اهتمامهما بالتعاون مع البرنامج.

٧٠- وسيشمل مجال الأمن الغذائي أساسا استصلاح الأراضي السبخة وتدرج الأراض. وسيتعاون البرنامج في هذا الصدد مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/نظام الإنذار المبكر عن المجاعات، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي،



والمنظمات غير الحكومية، والرابطات المحلية. وستوفر منظمة الأغذية والزراعة الدعم التقني للأنشطة الزراعية في مجال الغذاء مقابل العمل. وسيوفر برنامج دعم الأمن الغذائي في رواندا (الاتحاد الأوروبي) معلومات عن أسعار الأسواق الوطنية مرتين في الأسبوع، وسيشارك بانتظام في البعثات المشتركة لتقييم الاحتياجات الغذائية. وسيقدم نظام الإنذار المبكر عن المجاعات استيفاء منتظما عن التغيرات المناخية وإنتاج المحاصيل. وستعمل منظمة العمل الدولية مع البرنامج في إعداد معايير للتوظيف لمشروعات الغذاء مقابل العمل، وقد تقدم أيضا المساعدة التقنية ذات الصلة. ويشمل الشركاء الآخرون المحتملون وكالة التعاون البلجيكية، وجمعية كير، والرؤية العالمية، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، ووكالة لوكسمبرغ للتنمية، وأوكسفام، وصندوق إنقاذ الطفولة - المملكة المتحدة، ووكالة القلق الدولي، والرابطات المحلية. وسيلتزم جميع الشركاء بموجب العقد بالانضمام إلى تنفيذ التزامات البرنامج تجاه النساء.

٧١- وبالنسبة للمجال الثالث، تخفيف وطأة الكوارث، أعربت بالفعل منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن اهتمامها بالعمل مع البرنامج في مساعدة الحكومة لا في تحديد الإطار المؤسسي الملائم لتخفيف وطأة الكوارث فحسب، ولكن أيضا في دفع العملية قدما.

المشكلات الرئيسية والمخاطر

٧٢- سيتطلب تنفيذ البرامج المحددة أعلاه تنفيذا فعالا إيلاء اهتمام دقيق للمسائل التالية:

تحديد المستفيدين

٧٣- لقد أنشأ البرنامج القطري للتو وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، التي ستتطلب الدعم لتيسير تحديد المستفيدين وتكامل الأنشطة. وإضافة إلى ذلك، سيتعاون البرنامج القطري مع شركاء محددتين بشأن تحليل الاقتصاد الغذائي للأسر الفقيرة، واستعراض الفقر.

٧٤- وستستند برمجة المعونات الغذائية التي يقدمها البرنامج إلى نظام دينامي لتخصيص الموارد، سيجري إعداده بمساعدة وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها. وسيحدد هذا النهج الجديد المقاطعات المعرضة لانعدام الأمن الغذائي، من خلال تحليل الأخطار واستراتيجيات التصدي للمجموعات الضعيفة. وستدعم أنشطة البرنامج وتعزز استراتيجيات التصدي التقليدية، وستكفل عدم توزيع المعونة الغذائية الإلثبية احتياجات الاستهلاك.

اعتبارات التمايز بين الجنسين

٧٥- سيستمر تقيد البرنامج بـ "الالتزامات تجاه النساء". وستعمم مراعاة هذه الالتزامات في جميع أنشطة البرنامج القطري. وستجرى تحليلات لتمايز الجنسين ودراسات قاعدية وعمليات لتقييم الأثر، على أساس روتيني. وقد كلف البرنامج القطري، في يناير/كانون الأول ٢٠٠١، بإجراء تقييم لأثر مراعاة الفروق بين الجنسين في أنشطة الغذاء مقابل العمل في رواندا، ويتوقع أن يستكمل هذا التقييم في مارس/آذار ٢٠٠١. وستلقي نتائج وتوصيات هذه الدراسة الضوء على العوامل التي تعزز إنشاء الأصول والملكية للنساء الضعيفات، وعلى مشاركتهن في مشاريع الغذاء مقابل العمل. كما ستوفر هذه الدراسة التوجيه والمعلومات بشأن الأسلوب والطريقة التي يجب اتباعها في تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين في البرنامج القطري.



٧٦- وسيطبق فهم أعمق لمسائل التمايز بين الجنسين، لاسيما فيما يتعلق بدور المرأة في حالات ما بعد النزاع، في جميع المشاريع الجارية والمقبلة للبرنامج لضمان مشاركة المستفيدات في جميع جوانب دورة المشروع.

الرصد والتقييم

٧٧- سيواصل تطوير أدوات نوعية وتشاركية تتصدى للمتطلبات القائمة على النتائج لتمكين إدارة المشروع من اتخاذ تدابير تصويبية سريعة حسبما يقتضي الأمر. وستعد مشاركة الأطراف المعنية في جميع أنشطة الرصد والتقييم أمرا حاسم الأهمية لنجاح العملية برمتها، ولتصميم استراتيجيات الوقف المحتملة. وسيمثل جمع وتحليل المؤشرات الأساسية للأداء والأثر سمة أساسية لضمان أن ترتيبات تنفيذ جميع أنشطة البرنامج القطري موجهة نحو الأداء. وسيجري في هذا الصدد جمع وتحليل بيانات قاعدية مصنفة حسب الجنس والقطاع، وذلك قبل بدء أنشطة البرنامج القطري.

٧٨- وستجرى عمليات استعراض مواضيعية، رهنا بتوافر الموارد، لإلقاء الضوء على ما يظهر من وقت لآخر من مسائل تنفيذية، مثل التقيد بالالتزامات تجاه النساء.

الاحتياجات من الموارد

٧٩- إن رواندا تخرج للتو من نزاع، وعملية إعادة التوطين هناك تحتاج إلى دعم مستمر للإنعاش والتنمية. والمصالحة الوطنية هي مفتاح صون الاستقرار في رواندا، وتوافر المستويات الملائمة من الدعم المتعلق بالإنعاش والتنمية أمر حيوي لنجاح الجهود التي بدأتها الحكومة، والرامية إلى تحقيق الوحدة والمصالحة، وإلى وقف المعونة الغذائية العاجلة والغوثية فيما بعد. وفي حال إذا ما أصبح مستوى الموارد المخصصة للبرنامج القطري المقبل غير كاف لتنفيذ الأنشطة في جميع المجالات المشار إليها أعلاه، سيحدد البرنامج القطري، بالتشاور مع المسؤولين في حكومة رواندا، أولويات المشروعات المقرر تنفيذها.

٨٠- وسيسعى البرنامج القطري إلى أن يكفل، قدر الإمكان، أن يقدم الشركاء، والجهات المانحة، والوكالات متعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، البنود غير الغذائية التكميلية اللازمة لتنفيذ البرنامج. ولما كان من الصعب تنسيق توقيت تنفيذ البرنامج القطري مع توفير المنظمات غير الحكومية الشريكة لهذه البنود، فسنبغي للبرنامج أن يحاول توفير بعض هذه الموارد بذاته. كما أن تنفيذ مقتضيات سياسات المعونة الغذائية والتنمية - مثل الرصد على أساس النتائج واستخدام أدوات تشاركية في تحديد الاحتياجات - سيتطلب موارد كافية لتغطية تكاليف الدعم المباشر بما يتجاوز المستوى المقرر حاليا للأنشطة الإنمائية، التي قد لا تكون في المتناول بالنسبة لبلد منخفض الكمية مثل رواندا، وفي هذه الحالة، سيكون دعم الشركاء أساسيا.

المخاطر

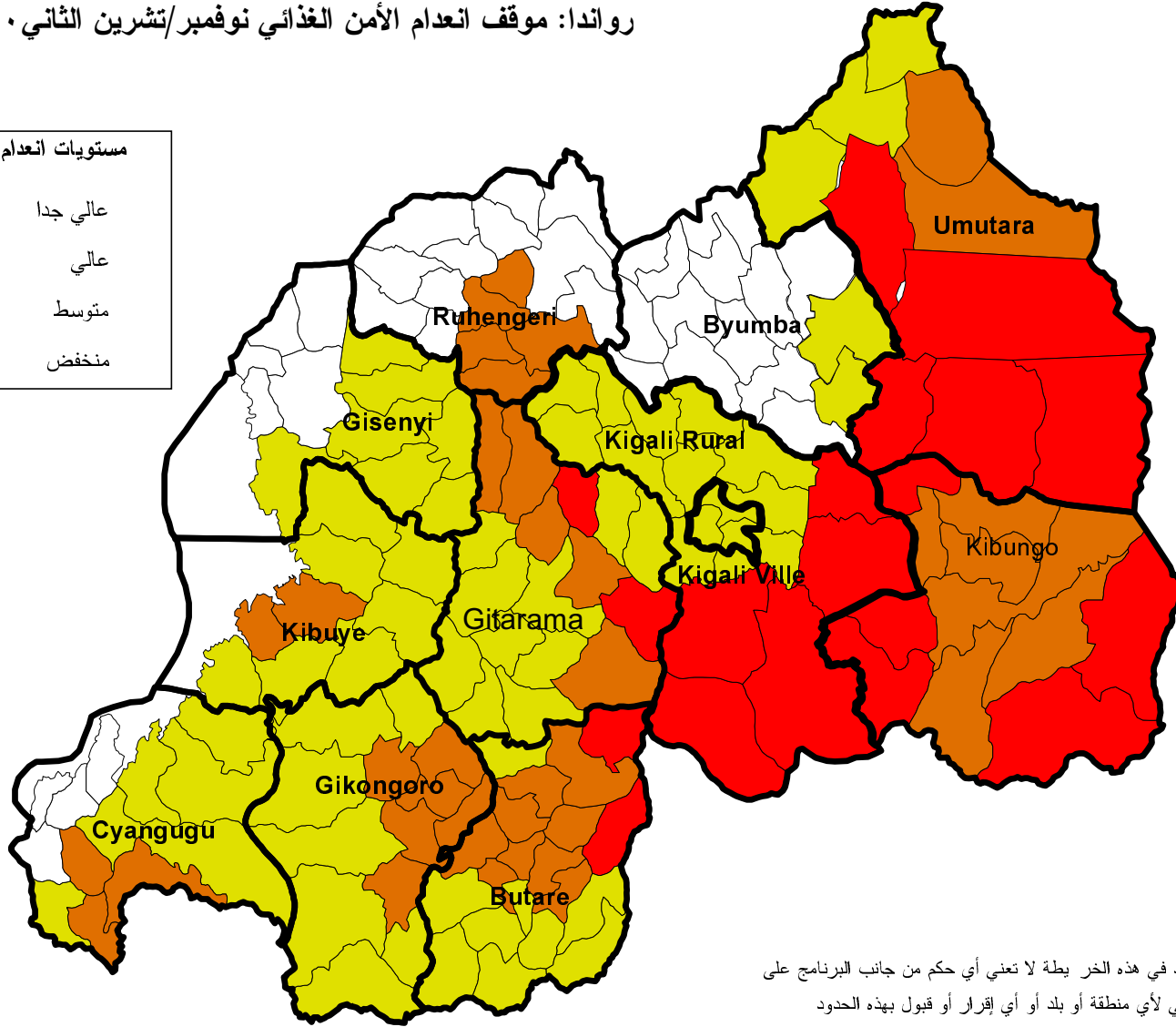
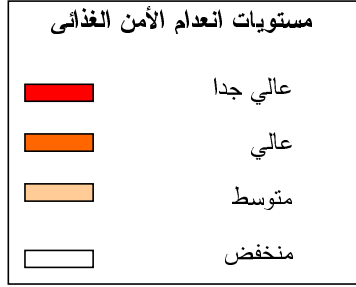
٨١- تظل منطقة البحيرات الكبرى منطقة متقلبة الأوضاع. وقد يكون لنجاح أو فشل عمليات السلام آثار بالمسبة لرواندا، بما في ذلك زيادة انعدام الأمن، وتقلبات سكانية محتملة، وزيادة الوجود العسكري في المناطق الحدودية.

٨٢- وعدم سقوط الأمطار الموسمية والتقلبات المناخية المحلية في المستقبل من شأنها أن تزيد من حدة مستوى هشاشة الأوضاع، ويحتمل أن تتطلب مزيدا من المساعدات العاجلة. وقد بين العامان الماضيان الضريبة الباهظة التي فرضها القحط على شعب رواندا، نظرا للاعتماد الواسع النطاق على زراعة الكفاف.



الملحق

رواندا: موقف انعدام الأمن الغذائي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠



طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب البرنامج على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.

